A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/202
23 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٨٧ من القائمة الأولية*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تحيل طيه تقرير وزارة الخارجية المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة خلال الزيارة التي قامت بها إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

برجاء التفضل بتعميم التقرير بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٧ من القائمة الأولية.

* A/52/50.

مرفق

[الأصل: بالعربية]

تقرير
وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل

مقدم
إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

حزيران/يونيه ١٩٩٧

مضى على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل، منذ عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧، ثلاثون عاما.

وقد تبنت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، خلال هذه الفترة، سياسات وقامت بممارسات، انتهكت فيها بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ واتفاقيتين لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٥٤، كما تحدت بشكل سافر جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقرارات الصادرة عن اللجان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ومنها بشكل خاص لجنة حقوق الإنسان.

ولا زالت إسرائيل ومنذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٤٣ (د - ٢٣) تاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩ الذي أنشأ اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ترفض استقبال هذه اللجنة والتعاون معها.

ومنذ تقديم تقريرنا الأخير في حزيران/يونيه من عام ١٩٩٦ ولغاية الآن تفاقمت حالة حقوق الإنسان لسكان الجولان العربي السوري سوءا بسبب تزايد السياسات والممارسات الإسرائيلية تعنتا وتعسفا وقسرا، وخاصة إثر استلام الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نتنياهو للحكم في إسرائيل ذات الاتجاه الأكثر عنصرية وعدوانية وتوسعية، حيث أعلنت بتحد سافر استدامة احتلالها للجولان السوري المحتل وتوسيع استيطانها فيه وما يتبعه من استيلاء على الأرض والمياه وانتهاك لحقوق سكان الجولان السوري المحتل.

لقد قدمت اللجنة المعنية للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ثمانية وعشرين تقريرا، أوضحت للمجتمع الدولي حقيقة الوضع المأساوي الذي يعيشه السكان السوريون تحت الاحتلال الإسرائيلي، نتيجة للسياسات وللممارسات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي تقريرنا الحالي سنقدم الوقائع الموثقة لأقوال المسؤولين الإسرائيليين وما تنشره الصحف الإسرائيلية، عن السياسات والممارسات المناقضة لجميع الشرائع الدولية والمنتهكة لحقوق الإنسان التي يعاني منها مواطنونا في الجولان السوري المحتل، وأن هذه المعلومات والوثائق ستساهم بتقديم صورة حقيقية عن تمادي إسرائيل في تحديها للمجتمع الدولي وقيمه الإنسانية والتي ما انفكت عن اتباعها منذ عدوانها عام ١٩٦٧، وفيما يلي عرضا تفصيليا لها:

أولا - ضم الجولان ومحاولات فرض الجنسية الإسرائيلية

قامت إسرائيل منذ الأيام الأولى بالعمل على توفير المقدمات المادية والبشرية والإدارية والسياسية التي يمكن أن يحقق الوصول إلى قرار ضم الجولان. واعتمدت في ذلك سياسة من شقين، يحققان في آن واحد هدفا واحدا. وهو عزل الجولان وسلخه عن الوطن الأم سورية ومن ثم ضمه إلى إسرائيل. ويتعلق الشق الأول بالأرض. في حين يتعلق الشق الثاني بالسكان ونفذت هذه السياسة على عدة مراحل.

وبينما كانت إسرائيل تنفذ في الجولان إجراءاتها الاحتلالية كانت تهيئ الأجواء في داخل إسرائيل نفسها. سواء على الصعيد الرسمي والقانوني أم على الصعيد الشعبي والسياسي وذلك وسط حملة إعلامية وتحريضية واسعة. وفيما يلي مسار هذه الحملة وفق تسلسلها الزمني:

حزيران/يونيه ١٩٧٩:

قامت لجنة مستوطنات الجولان والجليل وغور الأردن، وبتشجيع من الحكومة ومن الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل بجمع التواقيع على عريضة نصت: "بأن الجولان جزأ لا يتجزأ من إسرائيل" ووقع على العريضة ٧٣ عضوا من أعضاء الكنيست التاسع. يمثلون معظم الأحزاب السياسية وخصوصا الليكود والمعراح. وشكلوا فيما بعد ما سمي بلوبي الجولان. كما تم تشكيل أول مجلس إقليمي في الجولان في مستوطنة خسفين، ضم /١٤/ مستوطنة تشرف على معظم أراضي الجولان.

تموز/يوليه ١٩٨٠:

تعديل قانون الجنسية الإسرائيلية وبموجب هذا التعديل أصبح من حق وزير الداخلية إعطاء الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠:

التقدم إلى الكنيست باقتراحين يدعوان إلى ضم الجولان إلى إسرائيل. الأول قدمته حركة هتحيا. والثاني تقدم به /١٨/ عضوا من أعضاء الكنيست التاسع ينتمون إلى الائتلاف الحاكم.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠:

افتتاح المكاتب في قرى الجولان العربية لإعطاء الهويات الإسرائيلية ومحاولة فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين.

آذار/مارس ١٩٨١:

جينولا كوهين/ عضو كنيست من هتحيا/ تتقدم من جديد باقتراح يدعو إلى ضم الجولان إلى إسرائيل.

تموز/يوليه ١٩٨١:

بيغين يعلن برنامج حكومته الثانية والذي جاء في البند الحادي عشر منه ما يلي:

"لن تتخلى إسرائيل عن الجولان، ولن تزيل أي مستوطنة أقيمت فيها. والحكومة هي التي تقرر التوقيت الملائم لتطبيق القانون والحكم والإدارة الإسرائيلية في الجولان".

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١:

تتقدم الحكومة الإسرائيلية إلى الكنيست بمشروع لضم الجولان. ويوافق الكنيست بالأغلبية وتعلن إسرائيل رسميا ضم الجولان إلى كيانها.

- بعد إطلاق قرار الضم أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي أوامره بحلول قوات حرس الحدود والشرطة محل الجيش في (الإشراف على النظام العام) وباستمرار مفعول جميع التعليمات التي سبقت قرار الضم والتي تتعلق بالاحتفال والتراخيص والتأشيرات، كما أصدر وزير العدل أمرا يقضي بإنهاء محكمتي صلح، الأولى في قرية مسعدة العربية السورية، والثانية في مستوطنة كاتسرين في وسط الجولان تتمتعان بصلاحيات التشريع في الجولان، وأوعز أيضا بتوسيع صلاحيات المحكمة اللوائية في الناصرة، لتنظر في قضايا الجولان، ولتكون المرجع في قضايا الاستئناف على الأحكام الصادرة عن محكمتي الصلح. وافتتح وزير المواصلات مكتبا حكوميا في مسعدة.

١٤ شباط/فبراير ١٩٨١:

إسرائيل تفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العربي السوريين في الجزء المحتل من الجولان. وإلى جانب ما تقدم قامت السلطات الإسرائيلية قبل قرار ضم الجولان، بعدة إجراءات إدارية وتنظيمية أخرى منها:

- عزل المخاتير الذين انتخبهم المواطنون العرب.

- فرض مجالس محلية بالقوة. حيث عينت السلطات الإسرائيلية أعضاءها تعيينا.

- محاولة ربط المواطنين العرب السوريين بمنظمات مشبوهة في إسرائيل مثل: الكشاف الدرزي/الإسرائيلي، والمنظمة الدرزية/الصهيونية.

- إقامة تجمعات مشبوهة في القرى العربية السورية المحتلة مثل الدائرة الدرزية/الصهيونية.

- افتتاح أندية هستدروتية، وإجبار العرب السوريين على الانضمام إلى الهستدروت.

- إجبار المواطنين العرب السوريين على الاشتراك في التأمين الطبي وصندوق المرض "كوبات حوليم".

- إجبار المعلمين العرب على الانضمام إلى نقابة المعلمين في إسرائيل.

- منع المواطنين العرب السوريين من إنشاء الجمعيات الخيرية التي يمكن أن ترعى شؤونهم الطبية والاجتماعية.

- استبدال لوحات السيارات العربية السورية بلوحات إسرائيلية.

- تسجيل الولادات الجديدة في سجلات تحمل اسم "دولة إسرائيل" وزارة الداخلية.

- فرض العملة الإسرائيلية.

- تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان وهو منصب مرتبط بصورة مباشرة باللجنة الوزارية للشؤون العربية، ويعين بقرار من وزير الداخلية.

- فرض اللغة العبرية على المواطنين العرب السوريين.

- الضغط على المواطنين العرب السوريين للمشاركة في انتخابات الكنيست.

- ربط اقتصاد القرى العربية السورية المحتلة بالسوق الإسرائيلية، ومحاولة ضرب هذا الاقتصاد من خلال دفعه إلى التبعية للشركات الإسرائيلية.

لقد أرادت إسرائيل من الإجراءات الآنفة الذكر ضرب الانتماء القومي والوطني للمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل وتذويب الهوية الوطنية/القومية لتسهيل عملية ضم الجولان وفرض الجنسية الإسرائيلية.

ونورد فيما يلي تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الهادفة لضم الجولان.

تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو

لقد أوضحنا في مدريد أننا سنبقى في الجولان (يديعوت أحرنوت ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

إن حكومتي تعارض أي تنازل عن أراضي هضبة الجولان، وسنحرص في المفاوضات أن تكون هضبة الجولان بيد إسرائيل (يديعون أحرنوت ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

إن إسرائيل لن تتنازل عن سيطرتها على هضبة الجولان لأسباب استراتيجية وتاريخية واقتصادية وأن إسرائيل تحتاج إلى مرتفعات الجولان من أجل المياه.
(تصريح لصحيفة الفينارو الفرنسية ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

إن المعلومات التي تحدثت عن أن إسرائيل سوف تنسحب من الجولان غير صحيحة.
(تصريح لراديو الجيش الإسرائيلي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

إن سورية تريد كل الجولان وأنا كذلك، نحن نرى أن الجولان منطقة بالغة الأهمية لأمن إسرائيل ووجهة نظرنا هذه لم تتغير.
(تصريح للقناة الرابعة في التلفزيون البريطاني ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

إن حكومتي تتمسك بخطوطها العريضة والقاضية ببقاء إسرائيل في هضبة الجولان في إطار أي تسوية سلام مع سورية وأنه يجب أن لا يكون لديكم أي قلق بالنسبة لمواقفي الثابتة.
(لقاء مع رؤساء المستوطنات الإسرائيلية في الجولان ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧)

من الواضح أننا نرى مرتفعات الجولان منطقة ذات أهمية حيوية لحماية إسرائيل، وهذا الموقف لم يتغير.
(في المؤتمر الصحفي مع الرئيس كلينتون في واشنطن ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧)

إن الجولان يتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة لإسرائيل.
(حديث لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧)

إنني أدرس مطلبكم بترسيخ قانون ضم الجولان، وأعرب عن دعمي لذلك.
(لقاء مع رؤساء مجالس المستوطنات في الجولان ٤ أيار/مايو ١٩٩٧)

تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الآخرين

تصريح وزير الخارجية دافيد ليفي

"إن الحكومة الإسرائيلية لن تقبل بموقف سورية الذي يطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان كشرط للمفاوضات، نحن نقترح على السوريين مفاوضات دون شروط مسبقة". (هآرتس ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

تصريحات وزير الزراعة رفائيل ايتان

"لقد ذكرت الحكومة في خططها العريضة بأن هضبة الجولان أساس حيوي لأمننا ونحن لن نتنازل عنها". (حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

"لا أصدق أن نتنياهو قد غير أو سيغير رأيه في موضوع الجولان، إن السوريين يعلمون بأننا باقون في هضبة الجولان". (حديث خلال جولته في الجولان ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

"إن النظام الإسرائيلي بأكمله قائم على الاستيطان". (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

تصريح وزير التعليم الإسرائيلي زفولون هامر

"إن الجولان يجب أن تبقى تحت سيادة إسرائيل لأسباب أمنية، فعند إحلال السلام لا نريد الاعتماد على العالم في موضوع أمننا بل على أنفسنا بفقط". (٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

تصريح اسحق ليفي وزير المواصلات

إن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل. (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

تصريح وزير الأمن الداخلي أفيغدور كهلاني

"أؤكد عزم إسرائيل على مواصلة احتلال الجولان".

تصريح موشيه بيليد

إننا ملزمون بالمحافظة على هضبة الجولان طيلة الوقت وإبقائها على رأس سلم اهتمامات الرأي العام الإسرائيلي، وإننا نعلم بأن هضبة الجولان باقية للأبد تحت السيادة الإسرائيلية. (١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

صرح أفرايم سنيه

إن إسرائيل لن تنسحب من هضبة الجولان إلى خط بحيرة طبرية ونهر الأردن كما يطلب السوريون، لأن هذه الحدود غير قابلة للحماية وبذلك نكون قد تخلينا عن مصادر مياهنا، إن هذه الحقيقة يجب أن تقال وعلـــــى إسرائيل التمسك خلال مفاوضاتها مع سورية بحماية مصادر المياه والحدود التي لا يمكن الدفاع عنها مع الترتيبات الأمنية. (١ شباط/فبراير ١٩٩٧)

ولا بد هنا من الإشارة إلى ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٧ أن موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، أبلغ مرة أحد المراسلين بأن إسرائيل استولت على الجولان فقط لأن الإسرائيليين أرادوا تلك المنطقة للزراعة.

كما ذكرت وكالة أ. ب. في القدس يوم ١١ أيار/مايو أن المراسل راميتال احتفظ بهذه الملاحظات حول المقابلة سرا إلا أنه كشف عنها مؤخرا عندما أقنعه صديق له بنشرها في صحيفة يديعوت أحرنوت هذا الشهر، واستنادا إلى دايان فإن إسرائيل هي التي كانت تستفز السوريين عن عمد كي يطلقوا النار كذريعة لتنفيذ الهجوم على الجولان.

إن هذا يبطل جميع الادعاءات الإسرائيلية التي ازداد ترددها في الآونة الأخيرة من قبل المسؤولين الإسرائيليين بأن إدامة احتلالهم للجولان يعود لأهميتها البالغة لحماية أمن إسرائيل ولادعاءات استراتيجية وتاريخية.

ثانيا - الاستيطان الإسرائيلي في الجولان

يعكس الاستيطان الإسرائيلي في المنطقة المحتلة من الجولان التوجهات الاستراتيجية العليا لإسرائيل انطلاقا من الذرائع والاعتبارات التي تعتمدها إزاء هذه المنطقة. وخاصة تلك التي تتعلق بموضوعات الجغرافيا، فضلا عن الدعاوى الإيديولوجية والسياسية ذات الصلة بالصراع. الإحصاء المتداول في الصحافة الإسرائيلية يفيد أن عدد المستوطنات في الجولان هو ٣٢ مستوطنة بيد أن رصد الأسماء المتكررة للمستوطنات وضبطها في ضوء خطة استيطان الجولان لغاية ١٩٩٤ وما جرى تنفيذه منها، يبين أن العدد المحقق على الأرض أو قيد الإنجاز هو ٤٠ مستوطنة. ويلاحظ أن العديد من هذه المستوطنات تحمل أسماء توراتية كاملة أو اختزالات، أو أسماء مستوطنات يهودية قديمة مزعومة. أو تحريفات عبرية لبعض المواقع العربية. الأمر الذي يكشف محاولات إعطاء هوية عبرية للمنطقة والنية في استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها.

يقيم في الجولان نحو ١٥ ألف مستوطن إسرائيلي يستغلون الطاقة الاقتصادية للمنطقة في مجالات متعددة. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المخصصة للمستوطنين نحو ٩ آلاف هكتار. ويستغلون منطقة رعي تبلغ مساحتها نحو ٣٠ ألف هكتار. وتشرف سلطة حماية الطبيعة على نحو ١٠ آلاف هكتار.

لا تزال سلطات الاحتلال تركز على خطوات تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، فقد أقرت الحكومة الإسرائيلية (في آذار/مارس ١٩٩٢) إقامة مستوطنة جديدة باسم بورخيم (شمالي الجولان) بعد أن سمحت السلطات بإقامتها في أواخر عام ١٩٩١ وبتوجيه مستوطنين جدد إلى هذه المستوطنة في شباط/فبراير ١٩٩٢. ومن المقرر أن يسكن المستوطنة الجديدة ١٧٠ عائلة.

وقررت لجنة مستوطنات الجولان في أيار/مايو ١٩٩٣ إقامة مستوطنتين جديدتين كما أقامت نواة مستوطنة مؤلفة من ٢٥ شخصا في نقطة استيطان جديدة في بيوت سورية مهجورة غرب القنيطرة وعمدت حركة بني عكيفا الاستيطانية إلى إقامة مستوطنة جديدة في نقطة نمرود على سفوح جبل الشيخ. ونفذت لجنة المستوطنات حملة واسعة لإسكان نحو ١ ٠٠٠ شقة في مستوطنات الجولان من أصل ١ ٧٠٠ وحدة سكنية كان يتم إكمالها في العام ١٩٩٢. وفي آب/أغسطس ١٩٩٢ تم الإعلان عن إقامة مستوطنة جديدة باسم (دور جولان) لنحو ٣٠ مستوطنا يقيمون في سبع وحدات سكنية.

كما جرى توسيع بعض المستوطنات القائمة، وإسكان مستوطنين جدد فيها. فقد بنيت ٧٥٠ وحدة سكنية في مستوطنة/مدينة كتسرين، وتم تسجيل ٣٥٠ مكتتبا على شقق جديدة. وفي مستوطنة خسفين

بنت وزارة الإسكان ١٥٠ وحدة سكنية جديدة. وصادقت وزارة المالية على تمويل مشاريع استيطانية بقيمة ٢٠ مليون شيكل. (يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)

وتتجه نية زعماء المستوطنين في الجولان (كما جاء في مؤتمرهم الصحفي يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ في مستوطنة دور الجولان) إلى زيادة عدد المستوطنين في المنطقة بنحو ٨٠٠ مستوطن في العام ١٩٩٤.

وتقوم حكومة نتنياهو بتغذية وتشجيع التيارات الإسرائيلية العاملة في تقوية الاستيطان وتكثيفه وتوسيعه ولخلق رأي عام داخلي يعارض الانسحاب الإسرائيلي المفترض مستقبلا من الجولان. وفي ضوء هذا التشجيع تم تشكيل حركة جديدة أطلق عليها (الهضبة لإسرائيل، الغاية منها تعزيز التمسك الإسرائيلي بالجولان. وتعمل لجنة مستوطنات الجولان) على تجديد نشاط (مجموعة الضغط من أجل الجولان في الكنيست) على أساس استمرارية الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة وتقوية الوجود الاستيطاني هناك.

التصريحات الرسمية حول الاستيطان

أعلن رئيس هيئة التخطيط الاستراتيجي في ديوان نتنياهو، أن الإعلان عن بناء وتوسيع مستوطنات جديدة في الجولان هو أمر طبيعي ويتلاءم مع سياسة إسرائيل (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)

صرح رفائيل إيتان وزير الزراعة، أن النظام الإسرائيلي بأكمله قائم على الاستيطان. (١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

صرح أرئيل شارون وزير البنى التحتية، عزم الحكومة على مواصلة دعم المستوطنات الإسرائيلية في الجولان. (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

دعا اسحق ليفي وزير المواصلات إلى توسيع وبناء المستوطنات في الجولان خلال المرحلة الراهنة. (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

دعا أفيغدور كهلاني وزير الأمن الداخلي إلى تطوير المستوطنات في الجولان. (١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦)

في حديث لرئيس الوزراء بينيامين نتنياهو مع الإذاعة الإسرائيلية "إن اقتراح تجميد المستوطنات غير مقبول على الإطلاق.

الأعمال الاستيطانية

تم إدراج منطقة الجولان في خارطة المناطق ذات الأفضلية الأولى لما يسمى "عمليات التطوير" التي أعدها مدير مكتب الحكومة الإسرائيلية سابقا شمعون شيفس، والمقصود هنا تقديم مساعدات وحوافز وقروض للأستيطان اليهودي والأعمال الاستيطانية في هذه المناطق.

ومن المساعدات التي تقدم لكل إسرائيلي يرغب الاستيطان في الجولان منحة بقيمة ٥٠ ألف شيكل (١٦,٥ ألف دولار) ورهون عقارية بشروط مريحة وتفضيلية حتى ٩٥ في المائة من قيمة الممتلكات. (يديعوت أحرنوت ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦)

في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ كان يوجد في الجولان نحو ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية قيد الاستكمال، أي في مراحل بناء مختلفة. وحسب خطط الحكومة الإسرائيلية من المتوقع أن تتحول مستوطنة كنسرين إلى مدينة أساسية لإسرائيل وسوف يتم تكثيف المستوطنات المجاورة لها مثل نوف ورامات مجشيم بمئات الوحدات السكنية. (يديعوت أحرنوت ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦)

صادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء ٣٠٠ وحدة سكنية في كنسرين، وسيتم التخطيط لبناء حي كبير في المستوطنة يضم ١٠٠ وحدة سكنية، كما سيتم تسويق ٢٥٠ قطعة أرض بطريقة "ابن بيتك" وهكذا تسير الأمور باتجاه مضاعفة عدد المستوطنين في هذه المستوطنة (معارف ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦)

أمر وزير البنى التحتية آرئيل شارون، إدارة عقارات إسرائيل، بالإسراع في تسويق أراضي لبناء ٦٠٠ وحدة سكنية في الجولان خلال عامين، ويفحص إمكانية ترخيص الأراضي والوصول إلى أسعار تشجع البناء الخاص في المنطقة، وحسب معلومات مصدرها مكتب الوزير شارون، ينوي زيادة عدد المستوطنين في الجولان من ١٥ ألف مستوطن حاليا إلى ٢٥ ألف مستوطن خلال عامين. (هآرتس ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

في اللقاء الذي عقده شارون مع ريس المجلس المحلي في الجولان يهودا فولمان، تم الاتفاق على بناء الوحدات السكنية الستمائة في ثلاثة مواقع هي: الأول: يبعد نحو ٥,٢ كم عن مستوطنة مافسو حمه - الثاني: يبعد نحو ١ كم عن مستوطنة معاليه جملا، الثالث: يبعد نحو ٣,١ كم عن المستوطنة ذاتها شرقا، وسوف يتم إسكان نحو ٢ ٠٠٠ مستوطن في هذه المواقع الثلاثة. (هآرتس ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

وضع المجلس المحلي في الجولان خطة "جولان ٢٠٠٠" وعرضت على رئيس الحكومة نتنياهو خلال لقائه مع رؤساء المستوطنين في المنطقة، وبناء على هذه الخطة سيتم خلال أربع سنوات بناء ٥٠٠ ٢ وحدة سكنية في الجولان، لزيادة عدد المستوطنين فيها إلى ٢٥ ألف مستوطن. (يديعوت أحرونوت ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

بدأت إدارة عقارات إسرائيل بأعمال التخطيط لإقامة ثلاث مستوطنات/فيلات جديدة على السفوح الغربية لهضبة الجولان وذلك بناء على أوامر وزير البنى التحتية آرئيل شارون وموافقة رئيس

الحكومة نتنياهو، وحسب المعلومات التي نشرها ناحو برينغ ستقام في هذه المستوطنات ٩٠٠ وحدة سكنية، ومن المقرر أن تبدأ الجرافات بالعمل في أيار/مايو ١٩٩٧، وبسبب الاعتبارات السياسية سيتم تحديد المستوطنات كتوسيع لمستوطنات قائمة، رغم أنها ستبنى بشكل منفصل على السفوح المطلة على بحيرة طبرية بعيدا عن المستوطنات القائمة. وجاء في المعلومات التي نشرها الكاتب أن إحدى المستوطنات ستقام في موقع التوافيق السوري القديم وسيتم وصفها بأنها توسيع لكيبوتس مافوحمه، وبالمثل ستقام مستوطنة/فيلات بجوار مستوطنتي راموت وحادنبس، كما تمت المصادقة على بناء الموقع الدائم لمستوطنة بروخيم بجوار مفرق واسط. (يديعوت أحرنوت ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

وجه وزير الدفاع الإسرائيلي تعليمات لدراسة إمكانية تحويل منطقة تستخدمها القوات الإسرائيلية لإجراء تدريبات، إلى منطقة بناء بهدف توسيع مستوطنة كنسرين، وهذا سيسمح ببناء ألف وحدة سكنية جديدة للمستوطنة التي يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ ٦ نسمة. وقال سامي بارليف رئيس المجلس المحلي للمستوطنة أن القرار بشأن توسيعها اتخذ منذ فترة طويلة، ولكن في أعقاب فوز الليكود في الانتخابات الأخيرة بدأ مخطط التوسيع بالتحرك مجددا وبدأ تحديد حقائق على الأرض. (صحيفة القدس العربية)

حسب تقرير صحفي إسرائيلي ستبدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عمليات بناء سريعة في سبع مستوطنات أخرى في الجولان، ومنها نفية آتيف، كدمات تسفي، كتاف، بني يهودا. وأفاد التقرير أن وزارة شارون حولت /١٠/ ملايين شيكل لتوسيع الجسور المؤدية إلى الجولان. (يديعوت أحرنوت ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

إن هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها وزارات ودوائر حكومية إسرائيلية في تمويل أنشطة من هذا النوع. (وذلك بعد أن صادقت لجنة الاستيطان الإسرائيلية على خطة لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الجولان). (يديعوت أحرنوت ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

إن إسرائيل تعد في هذه الآونة لإقامة منطقة سياحية في الجولان، تقدر تكاليفها بـ ٥,٥ مليون دولار منها ٤ ملايين من أموال الحكومة. وسيقام المشروع بتخطيط وتمويل مشترك من وزارة السياحة وشعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية والمجلس المحلي للمستوطنات في الجولان، وأن شارون الذي زار المنطقة حث المستوطنين على دفع خطـــط إنشـــــاء المركـــــز وذكر "توجد أرض وتوجد فكرة فلماذا لا تتحركون". (وكالة القدس برس - أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

من المعلومات التي نشرت عن مخططات الاستيطان الجديدة في الجولان، أنه سيتم بناء ٤٥٠ وحدة سكنية مخططة في مستوطنة بروخيم على مرحلتين (بالبناء المكثف وبطريقة ابن بيتك). وهناك بناء إضافي بحجم كبير مخطط في مستوطنة بني يهودا يشمل ٢٢٠ وحدة سكنية، وثمة خطة لإضافة ١٠٤ وحدات سكنية في مستوطنة حتدنيس تضم المرحلة الأولى منها إنشاء ٣٩ وحدة ومن خطط البناء كذلك ٦٩ وحدة في معاليه جمله، ٨١ وحدة في مستوطنة كناف، كدمات تسفي، نفي آتيف، ٧٠ وحدة في مستوطنات كيشت، مافوحمه، كنار حاروف. (هآرتس ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

حسب تقرير صحفي نشره آفي جمول، تشمل أكبر خطة توسيع للاستيطان بإضافة ١٠٠ وحدة سكنية إلى مستوطنة كنسرين. وفي حال موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية عليها، سيكون بالإمكان إنهاء التخطيط للبناء عام ١٩٩٧ والبدء بالتنفيذ عام ١٩٩٨. (هآرتس ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

خلال زيارة نائب وزير البناء والإسكان منير بروش إلى مستوطنة كنسرين، أعلن عن قراره بالسماح بإقامة ٢٠٠ وحدة سكنية جديدة في هذه المستوطنة هذا العام (١٩٩٧) وسيتم تنفيذ خطة البناء حسب الطلب، إضافة إلى ٩٦ وحدة سكنية تم طرحها في مناقصة وإلى ٣٥ وحدة في إطار مشروع "ابن بيتك". هذا وقد وصل عدد الشقق الموجودة في مراحل مختلفة من التنفيذ في مستوطنة كنسرين حتى مطلع العام الحالي نحو ٥٠٠ وحدة. (هآرتس ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

باعت شركة عميدار الإسرائيلية للإسكان ٤٨ منزلا مع أرض ملحقة بها في الجولان، في نطاق المستوطنات العلمانية والدينية، وبلغ حجم المنح والتسهيلات التي قدمت لمشتري الشقق إلى نسبة ٩٥ في المائة من قيمة البيوت، وكان متوسط سعر الشقة مع حديقة نحو ١٧٠ ألف شيكل. وكانت الشقق المباعة في مستوطنات إينعام، جفعات، كدمات تسفي، نوف. (هآرتس ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

بدأت المرحلة الأولى من إعادة البناء في الجولان يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ، وذلك في إطار سلسلة مراحل للتوسع في البناء في مستوطنات الجولان، وتتجه النية للبناء الجديد في مستوطنة بني يهودا جنوبي الهضبة. (يديعوت أحرنوت ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

أعطى وزير الدفاع اسحق مردخاي الإذن لبدء بناء /٨٠/ شقة سكنية في مرتفعات الجولان. (الصحف الإسرائيلية ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧)

أعمال الحفريات

وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية على طلب "شركة النفط الوطنية - حائل" لحفر بئر فقط في الجولان باسم "زفيتان". وكانت الشركة قد استثمرت نحو مليون دولار في التنقيبات المبكرة، وتأمل في استخراج نحو مليوني برميل فقط ستعود عليها بأرباح تصل إلى ٢٤ مليون دولار.

ثالثا - الاستيلاء على الأرض والمياه

تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلية للمنطقة المحتلة من الجولان مع عمليات مصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه واستغلالها. واعتمدت سلطات الاحتلال عدة طرق لمصادرة الأراضي، أبرزها:

(أ) مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكا للدولة، بحجة غياب أصحابها، ومصادرة الأراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة، ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة.

(ب) مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار، وزرعها بالألغام.

(ج) مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية.

(د) مصادرة الأراضي لشق الطرق والإنشاءات العسكرية وزرع حقول الألغام في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.

(هـ) مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.

(و) تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو ١٠٠ ألف دونم).

غالبية أراضي الجولان التي جرى استغلالها من قبل إسرائيل خلال السنوات الثلاثين الماضية هي إما الأراضي الصالحة للزراعة التي كان المواطنون العرب يزرعونها قبل عام ١٩٦٧، وأما الأراضي التي اقتضى إصلاحها جهودا محدودة وكلفة منخفضة. ومن المؤكد أنه لو لم تخضع المنطقة للاحتلال، لتعرضت لعمليات إصلاح زراعي على غرار ما حدث للمناطق السورية الأخرى، الموجودة إلى الشرق من المنطقة المحتلة.

وبالنسبة لعمليات الاستغلال الإسرائيلي لمياه المنطقة المحتلة من الجولان، يمكن تمييز ثلاثة طرق لهذا الاستغلال، هي:

(أ) الاستفادة المباشرة من المياه السطحية في أعمال الزراعة والاستيطان وتزويد بحيرة طبرية.

(ب) تجميع المياه في حالات متعددة للأغراض السابقة.

(ج) نهب المياه في حالات متعددة للأغراض السابقة.

لقد تضرر المواطنون العرب من هذه الإجراءات التي أدت إلى خسائر وجفاف الينابيع التي كانت تغذي القرى العربية بالمياه، مما انعكس بصورة سلبية شتى على المحاصيل الزراعية وعلى الحياة المعيشية للمواطنين، وضمنا الخلل البيئي الذي أصبحت تعاني منه هذه القرى جراء النهب الإسرائيلي الجشع لمياه المنطقة. وتم منع القرى العربية من جر المياه بالقساطل مما اضطر الحكومة السورية إلى تزويد بعض هذه القرى بمياه الشرب، بسبب حرمان هذه القرى من مياهها لصالح المستوطنين. ويضاف إلى ذلك تهاون سلطات الاحتلال في حماية سد (خزان) القنيطرة مما أدى إلى انهياره في شتاء العام ١٩٩٣، وتسبب هذا الانهيار بخسائر مادية كبيرة جراء الغمر والسيول والجرف في الأراضي المحيطة بمدينة القنيطرة.

وفي إطار سياسة إسرائيلية مدروسة ومتعمدة لجأت سلطات الاحتلال إلى أساليب متعددة لتعطيش العرب في الجولان، منها:

نفذت السلطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للاحتلال سياسة مائية هدفها تعطيل المواطنين العرب السوريين. وضرب الزراعة والثروة الحيوانية الخاصتين بعرب الجولان فعمدت مثلا إلى ما يلي:

- منعت المواطنين العرب من استغلال مياه (بركة رام أو مسعدة) التي تتسع لنحو/٨/ ملايين م٣ والتي تتبع بلدة مجدل شمس. وحولت مياه هذه البركة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان.

- قمعت محاولات العرب لبناء خزانات مياه برغم تكاليفها الباهظة بحجة أنها غير مرخصة، كما رفضت تقديم أي رخصة لبناء السدود.

- منعت المواطنين العرب من حفر آبار جديدة وفرضت قيودا صارمة على استغلال الآبار القديمة.

- حفرت السلطات الإسرائيلية العديد من الآبار لصالح المستوطنات الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال: حفرت شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه ثلاثة آبار في خريف عام ١٩٩٣ بالقرب من مستوطنة آلوني هبشان. تبلغ طاقتها نحو ٢٠٠ ١ م٣ في الساعة.

سيطرت سلطات الاحتلال على مصادر المياه عموما بما في ذلك تلك العائدة إلى القرى الخمس وهي: مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية والغجر. ومن أهم مصادر المياه العائدة لهذه القرى والتي سيطرت عليها سلطات الاحتلال هي آبار المشيرفة ووادي أبو سعيد وبئر يعفوري.

رابعا - سياسة الضرائب

عمدت السلطات الإسرائيلية إلى انتهاج سياسة ضريبية. لا طاقة للمواطنين العرب في الجولان على تحملها، إذ تتطلب دخولا تفوق واقع المواطنين. ومن الضرائب المفروضة عليهم:

١ - ضريبة الدخل.
٢ - ضريبة صندوق المرض، كوبات حوليم - علما أن سلطات الاحتلال لم تقم في القرى العربية أي مركز صحي.
٣ - ضريبة المشافي والمراكز الصحية.
٤ - ضريبة القيمة المضافة.
٥ - ضريبة التأمين الوطني.

٦ - ضريبة المجلس المحلي.
٧ - ضريبة الأملاك.
٨ - ضريبة الراديو والتلفزيون.

إن كل هذه الضرائب وسواها، تشكل نهبا سافرا لأموال المواطنين العرب، حيث لا ترتبط بتقديم الخدمات إليهم، وبالتالي تفقد الضريبة مشروعيتها. والهدف الأساسي الذي تفرض لتحقيقه.

خامسا - الاستنزاف الاقتصادي للأرض والسكان

لقد ترك المئات من المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل العمل الزراعي إما لأنهم فقدوا أراضيهم أو بسبب نقص المياه، أو لعجزهم عن المنافسة في السوق الداخلية مع محاصيل المستوطنات المدعومة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية، أو لأنهم وجدوا أمامهم حواجز تعترض شراء المستلزمات الزراعية أو تصدير منتجاتهم إلى الخارج.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة المواشي وحصر المراعي بالمناطق المحيطة بقرى الجولان السوري المحتل إضافة لفرض ضريبة على الحيوانات الأمر الذي يحمل المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل على بيع مواشيهم ومصدر رزقهم، كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تقوم أحيانا بمصادرتها بتبريرات واهية.

وأما المشاريع الصناعية التي تحتاج إلى التمويل، فالتمويل لا تقدمه سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلا للمستوطنين، والتجارة تحتاج إلى رؤوس أموال وتسهيلات حكومية وحرية انتقال وارتباطات خارجية وكل هذه الأمور غير متوفرة للمواطنين السوريين بالإضافة لفرض الضرائب الباهظة والتعسف في تقديرها. فهناك ضرائب للبلدية وأخرى للسكن والتأمين وهذا وحده كفيل باستهلاك أكثر من نصف مداخيل الصناعيين والتجار ثم ضرائب الدخل والتأمين القومي والقرض الإجباري وغيرها مما يفرض على أصحاب الأملاك بصورة شخصية وإجبارية والنتيجة المقصودة والحتمية لتفنن سلطات الاحتلال الإسرائيلية هذه في إبداع الضرائب هو الحد من امكانات التنمية الصناعية والتجارية والهدف من كل هذه السياسة جعل اقتصاد الجولان ضعيفا وتابعا للاقتصاد الإسرائيلي وتدني المستوى المعيشي ولحمل سكان الجولان السوري المحتل على الهجرة من أراضيهم.

أما مجال العمل في الوظائف الحكومية والمؤسسات العامة، فالمواطنين السوريين محرومون منه لأن تلك المؤسسات خططت منذ إنشائها حصرا للمستوطنين، ولأن سلطات الاحتلال الإسرائيلية اتخذت من جهل غالبية المواطنين السوريين للغة العبرية ومن اعتبارات الأمن حجة لعدم توظيف هؤلاء المواطنين في المؤسسات الحكومية والعامة. ولذلك نجد أن عدد الذين يستفيدون من الوظائف الحكومية محدود جدا وينحصر في بعض معلمي المدارس العربية وبعض الموظفين في المؤسسات التي لها علاقة بالمواطنين

السوريين، كما أن دوائر الأمن العام الإسرائيلية تسحب دوما تراخيص العمل من المواطنين السوريين الذين يرفضون التعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي هذا السياق أكد يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق بقوله من الصعب جدا ضم العرب إلى العمل الحكومي. أما إسرائيل شاهاك رئيس ما يسمى بلجنة حقوق الإنسان في إسرائيل فقد بيَّن في كتابه الأخير "التاريخ اليهودي والديانة اليهودية" أن العنصرية ضد غير اليهود في إسرائيل تتمثل في ثلاث نقاط، حق الإقامة، حق العمل، وحق التساوي أمام القضاء.

إن هذه الممارسات زادت بلا شك من سوء الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في الجولان السوري المحتل بسبب الاحتلال وممارساته خاصة وأن معيشة المواطنين السوريين في ظل الاحتلال تعتبر أصلا دون عتبة الفقر، وحولت الجولان السوري المحتل إلى مصدر للعمال بأجور متدنية ومصدر للضرائب تصب في الخزينة الإسرائيلية وسوق مفتوحة للصادرات الإسرائيلية.

سادسا - أوضاع العمال

إن مجال العمل الوحيد للعمال العرب السوريين في الجولان المحتل وعمال الضفة والقطاع هو ما يسمونه العمل الأسود، وهي الأعمال التي تتطلب جهدا شاقا أو في أعمال هامشية كالتنظيفات والبناء والخدمات المتنوعة. وبالنسبة لهؤلاء العمال الذين يعملون لدى أصحاب العمل الإسرائيليين فإنه لا يوجد لديهم أية ضمانات في عملهم، ويتعرضون للطرد دون أن يكون لهم حق الاعتراض، ولا يأخذون أي تعويض، وكثير من العمال لا يعطون أجورهم رغم المطالبة المتعددة لذلك.

وتختلف الأجور التي تعطى للعمال العرب السوريين عن أجور العمال الإسرائيليين، وهي تبلغ أقل من نصف أجرة العامل الإسرائيلي إذا اجتمعا في عمل واحد.

ويتعرض هؤلاء العمال للتفتيش والاحتجاز عند ذهابهم وإيابهم إلى عملهم، وخاصة في نقطة التفتيش في بانياس.

وبالنسبة للممارسات التي تقوم بها إسرائيل ضد العمال فيمكن أن نورد أمثلة عنها كما يلي:

- العامل العربي السوري /نبيه علي الحلبي/ من أهالي بلدة مجدل شمس ومعه عدد من العمال العرب /عملوا لدى شركة إسرائيلية طوال عام ١٩٩٦/ وقامت الشركة بحسم راتب شهر كامل عن كل منهم دون سبب مبرر.

- تلجأ بعض الشركات الإسرائيلية التي يعمل فيها عمال عرب سوريين من الأراضي المحتلة ومن العرب الفلسطينيين إلى إعلان إفلاسها مما يهدر حقوق العمال وعدم حصولهم على

أجورهم وتعويضاتهم، في حين أن هذه الشركة تقوم بتغيير اسمها ومكان عملها وتستمر بممارسة نشاطها كالمعتاد.

- مماطلة المحاكم الإسرائيلية التي تفصل بدعاوي العمال العرب السوريين وتسويف قضاياهم بتأجيل المحاكمات سنة بعد أخرى لإضاعة الحقوق والتهرب من إلزام أرباب العمل بدفع أجور العمال وتعويضاتهم. حدث مثل هذا لأربعين عاملا عربيا سوريا من الجولان المحتل الذين عملوا لدى رب عمل إسرائيلي يدعى /موشيه زايده/ في منطقة الحولة لمدة ثلاثة أشهر في عام /١٩٨٦/ حيث هرب رب العمل إلى تل أبيب وأقام العمال الدعوى ضده، غير أن المحكمة المختصة أجلت النظر بالدعوى ولا تزال الدعوى مؤجلة حتى نهاية عام /١٩٩٦/.

وقد تكبد العمال كثيرا من النفقات بحضور جلسات المحاكمة وتقدر أجور العمال المهضومة بعشرات آلاف الدولارات.

* لا يتم التأمين الصحي للعمال العرب السوريين وكذلك يحرمون من الإجازات الصحية والمرضية التي تحتسب دون أجر.

* عدم المساواة في الأجور بالنسبة للعمال الإسرائيليين على الرغم من الطبيعية الواحدة للعمل.

* العمال العرب السوريين وكما هو موضح في التقارير السابقة محرومون من التأمينات الاجتماعية.

* تلجأ سلطات الاحتلال الإسرائيلية في بعض الأحيان إلى إجبار عدد من العمال العرب السوريين على القيام بأعمال مضنية بطريق السخرة ودون أجر مقابل.

* في عام /١٩٩٦/ لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى اتخاذ إجراء غريب من نوعه باستخدام العمال العرب السوريين الذين حصلوا على شهادات جامعية عالية من جامعة دمشق، وطنهم الأم، في الزراعة أو البيطرة أو الهندسة الميكانيكية والكهربائية إلى تصنيفهم كعمال مهنيين فنيين وليس على أساس شهاداتهم الجامعية على الرغم من قبول شهاداتهم ومعادلتها لدى الوزارات المعنية في إسرائيل وذلك بقصد الضغط عليهم وخفض أجورهم وتضييق فرص العمل أمامهم وهذا ما حدث بالنسبة للمواطنين التالية أسماؤهم:

- نضال حسين زهوة — طبيب بيطري من بقعاتا.
- غسان فرحان الشاعر — طبيب بيطري من مجدل شمس.
- سلطان إبراهيم — طبيب بيطري من مجدل شمس.

فقد تم استخدامهم كعمال حظائر وليس كأطباء بيطريين.

- مجيد حسين الصباغ مهندس كهرباء من مجدل شمس.
- عاطف جميل الصفدي مهندس كهرباء من بقعاتا.

تم استخدامهم كعمال كهرباء فنيين وليس كمهندسين ، وهناك كثيرون غيرهم.

وأخيرا فإن أوضاع المواطنين العرب السوريين في الجولان تحت نير الاحتلال الإسرائيلي تشكل معاناة يومية مستمرة من جراء الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية التي تنتهك أبسط مبادئ الحق والعدالة وحقوق الإنسان.

سابعا - سياسة التجهيل المنظم والتشويه التاريخي والثقافي

تأتي سياسة إسرائيل في المجال التربوي والثقافي، جزءا أساسيا من سياستها العامة تجاه العرب وبشكل خاص العرب الواقعين تحت احتلالها، ومحاولة تلك السياسة إلغاء الآخرين والسيطرة عليهم.

وتتركز الخطوط الرئيسية للسياسة الإسرائيلية في التعليم والثقافة تجاه الطلاب العرب - ومنهم طلاب الجولان المحتل على عدة أمور أهمها:

١ - محاولة محو الشخصية القومية العربية وتذويبها.

٢ - التفتيت والتجزئة على كافة الأصعدة، القومية والاجتماعية والدينية وغيرها.

٣ - //التجهيل المنظم//.. وهذا هو الاسم الصحيح لسياسة التعليم الإسرائيلية.

٤ - محاولة خلق أجيال من الطلبة العرب ذات ثقافة ضحلة، منفصلة عن تاريخها، وتراثها، ووطنها، وأمتها.

٥ - إظهار إسرائيل واليهود بأحسن صورة ممكنة، مقابل الحط من العرب وحضارتهم.

وتشكل أوضاع التعليم والثقافة في الجولان المحتل، تطبيقا عمليا لهذه المبادئ العامة للسياسة الإسرائيلية في هذا المجال.. وسيتم التركيز هنا على الأوضاع الدائمة للتعليم في الجولان وآخر التطورات في هذا المجال:

١ - المنهاج المدرسي:

- إن أول ضربة تلقاها التعليم في الجولان بعد الاحتلال مباشرة عام ١٩٦٧ كانت ضربة مدمرة هي إلغاء/المنهاج العربي السوري/كليا من مدارس قرى الجولان المحتل: (مجدل شمس - مسعدة - بقعاتا - عين قنية - الغجر) واستبداله بمنهاج إسرائيلي مطبق على عرب فلسطين (عام ١٩٤٨) //أو مايسمون من قبل اسرائيل "عرب اسرائيل"//.

- وكان هذا الإلغاء للمنهاج العربي السوري مؤشرا مباشرا على نية اسرائيل في ضم الجولان إليها ضما عمليا، ثم جاء الضم الرسمي للجولان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

- ويطبق المنهاج في الجولان الأهداف الاسرائيلية التي وردناها أعلاه، بالإضافة إلى التركيز على فصل المواطنين السوريين في الجولان عن وطنهم الأم سورية، وعن أمتهم العربية.

(١) ومن أمثلة ذلك تقوية/اللغة العبرية/ على حساب اللغة العربية - اللغة القومية الأم للمواطنين السوريين في الجولان حيث - تأخذ اللغة العبرية /٦/ ست ساعات أسبوعية وسطيا وفرضت مادة أساسية مدرسية، ويتم تدريسها بشكل قوي ومكثف وبأشكال مشوقة ومؤثرة، على عكس اللغة العربية حيث تهمل، وتعطى قصائد شعرية وقواعد ونحو وصرف وإملاء، ونصوص عن حياة الشعراء والأدباء اليهود، ويتم إسماع الطلاب الأغاني العبرية بألحان مشوقة ضمن قاعة الصف، وذلك لاتفان لفظ الكلمات واللهجة العبرية جيدا.

- ولتقوية، وترسيخ اللغة العبرية، فإنها لغة التعليم في جميع المواد العلمية وهذا يخلق صعوبة في فهم الطالب السوري في الجولان المحتل.

وبشكل عام يهدف هذا المنهاج المدرسي إلى:

أ - إضعاف الانتماء القومي لدى السكان العرب عن طريق محاولة خلق "قومية درزية" منفصلة عن القومية العربية، تقوية النعرات الطائفية الدينية لتمزيق جسد الأمة، ودق إسفين طائفي وخاصة في سورية ولبنان.

ب - تشويه الحقائق التاريخية والجغرافية للجولان المحتل عن طريق تغيير أسماء المناطق في الجولان وتسميتها بأسماء عبرية لتغرس في عقلية الناشئة حقيقة مزيفة وهي أن الجولان جزء من اسرائيل، وفرض التاريخ العبري والتقليل من أهمية التاريخ العربي الذي لم يسلم من التشويه.

(٢) <u>في مجال/اللغة العربية:</u>

يتم إضعاف اللغة العربية بعدة أشكال مثل: تقليص عدد ساعاتها عن ساعات اللغة العبرية، وعدم وجود مدرسين ومعلمين أكفاء ومؤهلين لتدريسها في مدارس الجولان، وبالإضافة إلى أن موضوعات اللغة العربية المختارة تركز على النواحي السلبية لدى العرب مثل: أشعار التناحر القبلي والعشائري حيث يركزون

كثيرا على نقائض جرير والفرزدق مثلا ... ويكثرون من أشعار الغزل والثأر والانتقام والنصوص التي تضخم الروح الفردية، ولا يوردون شيئا من الأدب الوطني العربي أو المقام، ويتم تغييب عمالقة الأدب والفكر العربي ... وغير ذلك من محاولات التشويه المدروسة والمركزة.

(٣) في مجال المواد الاجتماعية:

يتم تشويه التاريخ العربي بشكل مكثف ويتم التركيز على فترات الضعف في التاريخ العربي وتهمل فترات القوة، ويتم إدخال اليهود بشكل مختلق في حوادث عديدة مثلا: أن سبب انتصار الخليفة العباسي المعتصم على الروم في موقعة عمورية المشهورة كان لأن يهوديا ساعدهم وفتح ثغرة في الحصن المحاصر!! ... وهذا شيء مختلق، وهم ينكرون سبب الانتصار الحقيقي وهو قوة الجيش العربي وشجاعته!! .. وهنالك تزويرات أخرى على هذا النمط.

وفي الجغرافية: يتم تغيير أسماء الأماكن في المناطق المحتلة وفلسطين وفي بلاد الشام وتوضع مكانها أسماء عبرية.

ومن آخر الأمثلة على ذلك جبل أبو غنيم في القدس غيروه إلى /هارحوماه/!! وتل أبو الندى إلى /هار أبيطال/ .. وهكذا

- ولا ذكر لاسم الوطن العربي بل تدرس على شكل وحدات منفصلة باسم الشرق الأوسط وشمال أفريقية.

ومن ضمن سياسة الفصل، والتفرقة العنصرية، وضعوا مناهج خاصة للعرب (من الدروز، والبدو، والشركس)، وطبقوا الأولى منها في الجولان، فوضعوا مادة هي: ((التراث الدرزي)) ومادة في التاريخ باسم ((تاريخ الدروز)) في محاولة لفصل هذا الجزء عن أمته العربية وعن انتمائه القومي العربي والإسلامي، واختراع تراث وتاريخ خاص، ولا يوجد إلا في أذهان واضعي هاتين المادتين الخبيثتين.

لقد واجه الطلبة في الجولان هنا المنهاج بالرفض القاطع، ولكن سلطات الاحتلال تستمر في تطبيقه.

- وبالمقابل يجري اختراع تاريخ متميز لليهود، يجري تضخيمه، والتركيز عليه بالإضافة إلى توسيع الخانق للطلاب في تدريس التاريخ العربي بشكل مشوه ومختصر جدا.

- والوضع في بقية المواد لا يقل سوءا، فهناك حتى في المواد العلمية تمييز وتفرقة حيث توجد وتفرض كتب رياضيات للدروز!!! مستواها ضحل وهابط، وهنالك أيضا كتب مماثلة لمدارس البدو والشركس ... وهكذا ... وتوجد مادة أخرى هي ((مدنيات اسرائيل)) تجمل صورة اسرائيل في أذهان الطلاب.

(٤) ويتم تغيير الكتب المدرسية باستمرار، بهدف ابتزاز الأهالي بشرائهم هذه الكتب الباهظة الثمن، بحجة أنها تغيرت، وأحيانا لا يغيرون فيها إلا بشكل جزئي بسيط، ومن الأمثلة الصارخة أنهم غيروا لون غلاف بعض الكتب فقط وأجبروا الطلاب على شرائها.

وثمن الكتاب المدرسي الواحد لا يقل عما يعادل/١٠ - ٢٠/ دولار أمريكي، وبعضها يزيد عن /٣٠/ دولارا، ويتم تغيير كتب الصفين الأول والثاني الابتدائي باستمرار.

وهناك نقص فادح في تدريس المواد: فمثلا في ثانوية مجدل شمس لا يوجد مدرس لمادة /الكيمياء/ منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، وذلك رغم مرور ست سنوات، رغم مطالبة الأهالي والطلاب، ويوجد ضعف في تعليم المواد بشكل ناتج عن المنهاج من جهة ومن الجهاز التعليمي من جهة أخرى.

ومن محاولات تشتيت انتباه الطلاب وصرفهم عن الدراسة، تم ادخال مادة لتعليم/قيادة السيارات/ (دروس نظرية) بمعدل ساعتين أسبوعيا للصفين الحادي عشر والثاني عشر !!! علما بأن لا علاقة للطلاب بهذا!!

ومن باب التطبيق الشكلي لمتابعة وتقويم التعليم، فإن المفتش يقوم بإخبار المعلم أو المدير، بيوم وتاريخ المجئ لحضور الدروس، مما يجعل المعلم أو المدرس يحضر درسا جيدا للمفتش يشعر به الطلاب أنه مختلق، ويكون مغايرا للحالات العادية.

٢ - الجهاز التعليمي:

وضعت سلطات الاحتلال جهازا تعليميا إداريا لمدارس الجولان يخدم أهدافها وتوجيهاتها، ومن أمثلة ذلك أنه في مجدل شمس، كبرى قرى الجولان، ويبلغ عدد سكانها حوالي/١٠/عشرة آلاف نسمة، وهو يساوي تقريبا نصف المواطنين السوريين في الجولان المحتل والبالغ عددهم الآن حوالي /٢٢/ ألف نسمة، عينت سلطات الاحتلال مديرا لثانوية مجدل شمس من خارج الجولان، من منطقة الجليل هو /عدنان بحصاص/ معروف عنه أنه ضابط في المخابرت الإسرائيلية، وهو يسعى بكل جهده لاقناع الطلاب بالتعاون معه ... وطبيعي أن الطلاب وأهاليهم يرفضون ذلك رفضا باتا.

- وتقوم إدارات المدارس بتنظيم لرحلات متبادلة إلى مدارس اليهود بقصد التعارف وبالتالي التمهيد للدمج، ومن ذلك أيضا إجراء مباريات مع مدارس يهودية.

أما جهاز التعليم من مدرسين ومعلمين: فيعاني نقصا كبيرا في العدد من جهة، وفي التأهيل العلمي والتربوي من جهة أخرى، وقد بلغت نسبة غير المؤهلين ٧٠ في المائة من هذا الجهاز!! وتحاول السلطات المحتلة ابتزاز الجهاز التعليمي، بالتهديد بالفصل عند المشاركة بالمناسبات والأحداث الوطنية وقد تم فصل العديد منهم مثل صالح عماشة - ناظم خاطر - حسن فخر الدين - ماجد محمود وغيرهم...

- ويتم التعاقد مع الجهاز التعليمي بعقود عمل سنوية تنتهي كل عام دراسي وذلك لجعلهم تحت رحمة السلطات المحتلة في التجديد وعدم التجديد لهم.

- ويجري أيضا منع المدرسين من تدريس اختصاصاتهم وهذا من ضمن سياسة التخريب والتجهيل، فمثلا: المدرس: سليمان أبو عواد - رياضيات - جعلوه يدرس مادة الجغرافية!!!

- في التعليم أصلا مثل: فوزات وهبي - سهام مفرج - ابتسام نصر- وجدي الحلبي ... وغيرهم، مما يضطر بعضهم للذهاب إلى مناطق الجليل بعيدا عن الجولان للتفتيش عن مكان للعمل في المدارس العربية الخاصة هناك.

- وقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢ حزيران/يونيه أن وزارة المعارف الإسرائيلية اعتمدت خطة جديدة بشأن التعليم في مدارس الجولان المحتل سيتم بموجبها فصل وتسريح عشرات المدرسين أبناء الجولان من عملهم بسبب اتهام أجهزة الأمن الإسرائيلية لهم التحريض ضد إسرائيل والقيام بنشاطات مناوئة للاحتلال الاسرائيلي.

٣ - المـــــدارس

- يوجد في القرى السورية الخمس الباقية في الجولان المحتل/١٢/ اثنتا عشرة مدرسة موزعة كما يلي: /٦/ ست مدارس ابتدائية، /٣/ ثلاث مدارس إعدادية، /٢/ ثانويتان /١/ فرع من معهد تحضيري في مسعدة.

- وتعاني هذه المدارس من الاكتظاظ، وقسم من الصفوف مستأجرة خارجها وتستخدم كراجات للسيارات أو غرفا في منازل عادية صفوفا مدرسية في ظروف غير صالحة للتعليم وفي شروط صحية سيئة (باردة - مظلمة ...) ..

- ولا تقدم السلطات الاسرائيلية خدمات تذكر في هذا المجال، رغم الرسوم المالية الباهظة التي يدفعها الطلاب، إذ تزيد عن /١٠٠/ دولار أمريكي لكل طالب ثانوي سنويا و/٤٠/ دولار عن كل طالب سنويا في المرحلتين الإعدادية والثانوية وتطلب إدارات المدارس من الأهالي التبرع لتجهيز المختبرات فمثلا تبرع الأهالي عام ١٩٩١/١٩٩٠ في مجدل شمس لتأمين غرفة كمبيوتر في الثانوية على حسابهم.

وقد تمت أحداث ثانوية مجدل شمس في أواخر الثمانينات رغم عدم وجود الجهاز التعليمي الكافي والمؤهل لذلك وعدم وجود صفوف دراسية كافية وهذا الوضع انعكس سلبا على تحصيل الطلاب الدراسي.

- ولا توجد جهة معينة تتولى الانفاق رسميا على المدارس الإعدادية والثانوية في الجولان المحتل ووضعها معلق بين وزارة المعارف والمجالس المحلية وتبرعات الأهالي، وهذا وضع مقصود لعدم تحديد مسؤولية أي جهة بالإنفاق رسميا عليها، وبالتالي فقدان فرص التطوير.

٤ - التعليم الجامعي:

يعاني التعليم الجامعي في الجولان المحتل من انسداد الآفاق أمام تطوره، وردا على هذا تدخل الوطن الأم سورية وأعطى منحا لطلاب الجولان للدراسة في جامعات الاتحاد السوفياتي سابقا على حساب سورية.

وفتح باب الالتحاق بالجامعات السورية لطلاب الجولان، ومن شبه المستحيل التحاق طلاب الجولان بالجامعات الإسرائيلية لأنها تتطلب رسوما وتكاليف عالية لا تقل عن (٧ - ٨) آلاف دولار أمريكي سنويا لكل طالب.

وهنالك عراقيل لدخول الطلاب من الجولان إلى الجامعات الإسرائيلية منها الامتحانات التعجيزية، ومن يستطيع منهم دخول تلك الجامعات - وهم قلة نادرة - يعانون من الاضطهاد العام الموجه للطلبة العرب، سواء في المعاملة أم في السكن الجامعي أو شروط النجاح وغير هذا ...

بالإضافة إلى أن هنالك كليات ممنوع دخول الطلاب من الجولان اليها كالصيدلة وطب الأسنان والطب البيطري، لأن من يدخلها يجب أن يحمل الجنسية الإسرائيلية وهذا يرفضه مواطنو الجولان رفضا قاطعا.

- وتعرقل سلطات الاحتلال دراسة طلاب الجولان في جامعات الوطن الأم سورية بعدة حجج وأشكال، منها التهديد بالملف الأمني، مثل الطالب / ميمون المقت/ الذي رفضوا طلبه للمجيء إلى جامعة دمشق ولم يسمح له بدخول الجامعات الإسرائيلية أيضا.

- وتضع سلطات الاحتلال العراقيل أمام الاعتراف بالشهادات الجامعية للخريجين من الجولان المحتل، وتماطل في معادلة شهاداتهم وتحاول ابتزازهم بسبب ذلك. ومنهم مثلا الأطباء: بسام رباح - فارس أبو عواد - سمير شعلان - أحمد الصفدي وغيرهم ...

٥ - محاولات الدمج والتدريب عبر التعليم:

- تحاول سلطات الاحتلال جاهدة دمج العرب مع اليهود، ومن ذلك مثلا ترتيب زيارات متبادلة بين طلاب المدارس العربية في الجولان المحتل والمدارس اليهودية، في محاولة لخلق نوع من التآلف كما يزعمون.

- ومن مظاهر الدمج والتذويب، اجبار الطلاب العرب السوريين في الجولان المحتل على التعطيل في الأعياد اليهودية مثل: عيد المظلة (سوكوت) لمدة /٥/ خمسة أيام - وكذلك في

عيد الفصح اليهودي - وعيد ما يسمى بالاستقلال!! ويطرحون أسئلة على التلاميذ من مثل: ماذا تفعل في عيد المظلة؟ ماذا تفعل في عيد الفصح اليهودي؟ .. الخ.

- وتخترع سلطات الاحتلال أعيادا للدروز تعطل فيها المدارس أيضا مثل عيد النبي شعيب (عطلة /٤/ أربعة أيام) وعيد الخضر، وعيد اليعفوري (وهو مقام للصحابي الجليل أبي ذر الغفاري قرب مجدل شمس يزوره الناس بشكل عادي).

فقامت السلطات المحتلة بتحويل زيارته إلى عيد !!!!

وهدف ذلك خلق شيء مميز يفصل هذه المجموعة من أبناء الشعب العربي السوري عن بقية إخوانهم.

علما بأنه لا يتم الاحتفال بعيد الأم - أو عيد المعلم، أو عيد المرأة ...

- وقد فرضت سلطات الاحتلال يوم العطلة الاسبوعية يوم السبت على الطلاب، فاحتج الأهالي والطلاب، فقررت السلطات تعطيل المدارس يومين في الأسبوع هما الجمعة والسبت، وكثفت البرنامج على الطلاب في الأيام الخمسة الباقية، إذ أصبح الدوام يوميا ما بين ٧ - ٨ حصص، ويمتد حتى الساعة الرابعة بعد الظهر. وهذا مرهق للطلاب ويقلل من الفاعلية الدراسية بينما - بالمقابل - تعطل المدارس اليهودية يوم السبت فقط.

- ويرفض أهالي الجولان وأبنائهم الطلبة هذه السياسة الإسرائيلية في مجال التعليم والثقافة، وذلك من ضمن مقاومتهم ورفضهم الشامل للاحتلال وسياساته.

ويعوض الأهالي سوء هذه الأوضاع التعليمية، بتعليم أبنائهم في البيوت حسب إمكانياتهم العلمية المتواضعة، ويساعدهم المعلمون المفصولون في ذلك ومن أشكال الاحتجاج والرفض، الاجتماع الذي عقده الأهالي في مجدل شمس لمناقشة أوضاع التعليم المتدهور، وهذا الاجتماع جرى في العام الدراسي الماضي ١٩٩٥/١٩٩٦، واحتجوا فيه على ضعف المستوى التعليمي وسوء أوضاع المدارس في تدني التحصيل الدراسي، وعلى تدخل السلطات السافر في تخريبها لعقول الناشئة، ووزعوا منشورا على الرأي العام بهذا الخصوص.

- ويساعد الوطن الأم سورية - في التخفيف من سوء الأوضاع التعليمية هذه ببث برامج تعليمية موجهة إلى الجولان عبر الإذاعة والتليفزيون السوريين وهي تلقى متابعة وقبولا جيدا عند أهالي الجولان وعند عرب فلسطين عموما.

الأوضاع الثقافية:

- تستمر في المجال الثقافي أيضا سياسة الحصار والخنق، إذ تمنع السلطات الإسرائيلية إصدار أية مجالات أو جرائد في الجولان، حيث أوقف مثلا المدرس المفصول/ نواف البطيحش/ في مسعدة لهذا السبب وتتم ممارسة رقابة شديدة على الكتب المفيدة والوطنية وكذلك الكتب السياسية، وتفرض غرامات باهظة على من يضبط لديه أشرطة أغاني وطنية، كما حصل مع المهندس ماجد حسين الصفدي مثلا.

- منع الصحافة العربية الصادرة في إسرائيل نفسها من الوصول إلى الجولان ومن يخالف يقع تحت طائلة العقوبات.

- منع المواطنين العرب السوريين من افتتاح المؤسسات التي ترعى المجالات الثقافية.

- ملاحقة العناصر المثقفة التي يمكن أن تخدم المجتمع وتوعيته، بما يتناسب مع الأهداف الوطنية والتطلعات القومية، وأهمها الحفاظ على التراث الوطني والقومي.

- مداهمة النوادي الثقافية ومصادرة الكتب وبعض المحتويات تحت ذرائع مختلفة.

ثامنا - الأوضاع الصحية للمواطنين العرب في الجولان

يعاني العرب في المنطقة المحتلة من الجولان ظروفا قاسية جراء تدني الاهتمام الإسرائيلي بأوضاعهم الصحية، وخلق العقوبات في وجه المبادرات المحلية لتحسين هذه الأوضاع، ويتم استخدام ورقة الضغط في هذا المجال بهدف حمل العرب على التعامل مع المؤسسات الإسرائيلية وتكريس سياسة الأمر الواقع بعملية الضم.

ويمكن تلخيص سمات الواقع الصحي ومشكلاته ومتطلباته حلها بالنقاط التالية:

أ - نقص في الإسعافات الأولية على اختلاف أنواعها.

ب - نقص في الأطباء المختصين.

ج - الحاجة إلى إقامة مختبر تحاليل طبية.

د - الحاجة الماسة لعيادة نسائية وعيادة توليد.

هـ - الحاجة إلى معالجة طبية رخيصة على الأقل إن لم تكن مجانية للفقراء.

و - عدم وجود نظام صحي مقبول وفعال.

ز - عدم وجود مركز تصوير شعاعي.

ح - نقص في المعلومات المتعلقة بالمظاهر الصحية المختلفة.

ط - الحاجة إلى استحداث مراكز صحية ومتخصصة في القرى العربية القائمة.

تاسعا - تخريب البيئة وتشوية الطبيعة

قامت سلطات الاحتلال. وخصوصا قواتها العسكرية بالعديد من الأعمال التي ترتب عليها تخريب بيئة المنطقة المحتلة من الجولان وتشويه طبيعتها. ومنظرها، ومن ذلك:

١ - إجراء التدريبات والمناورات في المناطق الطبيعية أو بجوارها مما ينجم عنه احتراق النباتات واندلاع النار وامتدادها ضمن هذه المحميات، وتحويلها إلى أكوام من الرماد. وبسبب هذه التدريبات اندلعت على سبيل المثال: ثلاثة حرائق في حزيران/يونيه ١٩٩٢ أتت على نحو ٠٠٠ ٢ دونم من الأحراش الطبيعية معظمها في منطقة فيق في الجزء الجنوبي من الجولان.

٢ - إصابة المواقع الأثرية نتيجة لتحرك الدبابات وسقوط القذائف الخارقة للدروع، والمواد الناسفة على اختلاف أنواعها، وإلحاق أضرار بالمواقع والأحجار الموجودة في المنطقة على حالها تقريبا منذ آلاف السنين.

٣ - إلقاء النفايات في الأماكن غير المخصصة لذلك.

٤ - الرمي العشوائي على الشاخصات لوحات التوجيه.

٥ - افتتاح الطرق لأغراض عسكرية دون رقابة أو اهتمام، مما أدى إلى جرح المناطق الطبيعية وتخريب البنية السطحية للعديد من المواقع، دون مراعاة شروط شق الطرق.

٦ - زرع الألغام في أماكن الرعي الخاصة بالمواطنين العرب وحول المستوطنات.

٧ - نقل حجارة من المواقع الأثرية. مثل الحجارة الرخامية التي تزين بعض جدران المواقع والأيقونات الثمينة في كنيسة الجولان التي تعود إلى القرن الرابع.

٨ - نبش القبور بحثا عن قطع ذهبية.

الممارسات المفضية إلى تردي البيئة

أكد البنك العالمي وشركة كيكنترول الدانمركية في تقرير لهما أن اسرائيل أقدمت على دفن ٥٢ طنا من النفايات النووية والكيماوية الصناعية داخل الأراضي العربية المحتلة بالقرب من الحدود مع البلدان العربية، وأشار التقرير إلى أن هذه الممارسة تنطوي على خطر كارثة أيديولوجية في الشرق الأوسط بكامله.

عاشرا - تدمير مراكز العمران ونهب الممتلكات

أقدمت سلطات الاحتلال على تدمير نحو ٢٤١ مركزا عمرانيا في الجولان، إثر احتلال المنطقة عام ١٩٦٧ وتشريد سكان هذه المراكز، ولم تسلم بيوت العبادة والمدارس والمراكز الصحية من هذا التدمير. وكانت سلطات الاحتلال ترمي من وراء ذلك إلى إزالة المعالم العربية والهوية العربية عن المنطقة، وزائر الجولان اليوم لا يستطيع معرفة أماكن القرى العربية لولا بعض الأطلال. إذ جرى تحويل العديد من القرى إلى أرض زراعية ومشروعات أو أحيطت بالأشجار لإخفاء معالمها. وقامت سلطات الاحتلال باستخدام حجارة البيوت في بناء المواقع والتحصينات العسكرية بعد تدمير هذه البيوت عمدا من قبل القوات الاسرائيلي. وتقدر قيمة هذه البيوت وفق أسعار سنة الاحتلال بنحو مليار دولار. يضاف إليها الخسارة الناجمة عن تدمير مدينة القنيطرة والخسائر جراء نهب الممتلكات (محاصيل - حيوانات - مشاريع - أثاث - أجهزة ومعدات ... إلخ) وعلى سبيل المثال: نهبت اسرائيل البضائع التي كانت في المحلات التجارية في القنيطرة وفي قرى الجولان، واستولت على قطعان الأبقار والأغنام والماعز وسواها (وكان في المنطقة نحو نصف مليون رأس من الماشية)، بالإضافة إلى الاستيلاء على المحاصيل الزراعية التي تقدر بمئات الآلاف من الأطنان.

حادي عشر - التنقيب عن الآثار ونهبها

تعتبر منطقة الجولان من أغنى المناطق بالآثار والأوابد التاريخية التي تعود إلى مختلف العصور التاريخية إذ تضم المنطقة نحو ٢١٠ مواقع أثرية أي بمعدل موقع آثاري في كل خمسة كيلو مترات مربعة.

وقامت اسرائيل بعملية مسح آثاري للمنطقة. ومن ثم قامت بالتنقيب عن هذه الآثار ونهبها، وحاولت تزوير الحقائق التاريخية وذلك بهدف خلق مسوغات تاريخية لأطماعها التوسعية.

لقد تحدثت الصحف الاسرائيلية عن عمليات سرقة آثار الجولان وأكدت هذه الصحف بأن الجنرال موشي دايان /وزير دفاع سابق وزير خارجية سابق/ قام بسرقة قطع آثارية من قرية الفاخورة في وسط الجولان من بينها تاج لعمود كبير من البازلت الرخامي.

هذا وتتعرض الكثير من المواقع الأثرية إلى التخريب نتيجة المناورات العسكرية التي تجريها قوات الجيش الاسرائيلي في الجولان.

لقد ألحقت القذائف الخارقة والمواد الناسفة على اختلاف أنواعها. كذلك حركة الدبابات ألحقت أضرارا كبيرة بالعتبات والأحجار المنحوتة التي كانت موجودة في المنطقة منذ آلاف السنين.

ومن الأماكن التي أجرت اسرائيل فيها أعمال التنقيب نوردها على سبيل المثال لا الحصر: خمفين - فيق - كنف - وادي الحريري - رجم الهبري - تل البازوك - دير قروح - خربة الرفيد - الدكة - الكرسي - بانياس - العدنانية (الضرمان) - الفاخورة ... وغيرها من عشرات المواقع.

إن التراث الثقافي لأي بلد لا يتجزأ من حياته وهو يعبر عن هويته الوطنية والتاريخية، ولهذا السبب فإن قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالتنقيب عن الآثار وسرقة المكتشف منها في الجولان السوري المحتل لا يضر بسورية فقط ولكنه يضر بالثقافة العالمية والحضارة الإنسانية ويضر بقراءة التاريخ ودراسته وتسلسله كما أنه سيؤدي إلى تزييف متعمد لهذا التاريخ، حيث أن اسرائيل تعمد إلى تزوير الآثار التي تسرقها بهدف خلق مسوغات تاريخية لأطماعها التوسعية، لذا من الضروري أن تعود القطع الأثرية والفنية التي سرقتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية إلى أماكنها التاريخية في منطقة الجولان السوري المحتل لكي تعود للعالم ملامحه التاريخية الأصلية.

وفي هذا الصدد نود أن نسجل احتفاظ سورية بحقها في استعادة ممتلكاتها الثقافية التي استولت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية وقامت بتسجيل بعضها في سجلاتها الأثرية مخالفة بذلك الشرائع الدولية واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة الصراع المسلح المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤.

ثاني عشر - سياسة القمع وحصار السكان

التعذيب والقمع:

يستمر العشرات من المواطنين السوريين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية، نذكر منهم السجناء المحكومين أحكام سجن طويلة بتهم مقاومة الاحتلال، وهم:

١ -	صدقي سليمان المقت	(٢٧ سنة سجن)
٢ -	هايل حسين أبو زيدا	(٢٧ سنة سجن)
٣ -	بشير سليمان المقت	(٢٧ سنة سجن)
٤ -	سيطان نمر الولي	(٢٧ سنة سجن)
٥ -	عاصم محمود الولي	(٢٧ سنة سجن)
٦ -	زياد عارف أبو جبل	(١٢ سنة سجن)
٧ -	فارس هايل الشاعر	(٨ سنوات سجن)
٨ -	بسام سليمان خاطر	(٨ سنوات سجن)

ويعاني هؤلاء السجناء في سجونهم من أسوأ الظروف اللاإنسانية، ومن أفظع المعاملات والوحشية، وأساليب القهر، وقد رفع أهلهم شكاوى عديدة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أوضاعهم السيئة ولكن بدون جدوى.

وتزداد أساليب القمع حدة في مواعيد المناسبات الوطنية التي يحييها المواطنون السوريون في الجولان، وخاصة قبيل وأثناء موعد الاحتفال بذكرى الجلاء (١٧ نيسان/أبريل) أو الإضراب الوطني الكبير (١٤ شباط/فبراير) وذكرى قرار ضم الجولان (١٤ كانون الأول/ديسمبر) والاحتفال بعيد الشهداء في السادس من أيار/مايو، من كل عام.

وهي ركن أساسي وثابت في الممارسات الاسرائيلية ضد سكان الجولان السوري المحتل، وهي مستمرة بنمط ثابت منذ الاحتلال وتأخذ أشكالا متنوعة كالاعتقالات والتعذيب ومداهمة المنازل وفرض الإقامة الجبرية وفرض الحصار، يرافق ذلك استيلاء على الأراضي وتصاعد في عمليات الاستيطان.

وبالمقابل يستمر سكان الجولان السوري المحتل بانتفاضتهم معبرين في مختلف المناسبات وبمختلف الأساليب عن رفضهم للاحتلال وإجراءاته وتمسكهم بوطنهم الأم.

الاعتقالات:

- بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ٤ شبان بتهمة مقاومة الاحتلال وحرق مكتب ضريبة الدخل ومركز الشرطة وهم:

  - وليد نصار العجمي
  - جابر نصار العجمي
  - فادي منير ابراهيم
  - وديع سعيد الحلبي.

- بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر تم اعتقال شبان آخرين بالتهمة السابقة نفسها، وتم تقديمهم إلى المحاكمة وهم:

  - رأفت نايف عواد
  - أمل حمد العويدات
  - يامن أسعد أبو جبل
  - هشام حسين أبو جبل.

- بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر، حاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلية بلدة مجدل شمس وسدت مخارجها وأوقفت العديد من المواطنين السوريين وصادرت عشرات السيارات، بعد رفض أصحابها دفع ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة.

- بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، داهمت قوات الاحتلال منازل في بلدة مجدل شمس واعتقلوا عددا من الشباب إثر مواجهات وقعت بين جنود الاحتلال والأهالي، وذلك إثر إلقاء زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية.

- بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قامت قوات الاحتلال باعتقال مجموعة من الشباب في مجدل شمس واقتحمت البلدة وفتحت أبواق السيارات بشكل مزعج وأطلقت العيارات النارية ووجهت الشتائم المقذعة البذيئة للسكان بمكبرات الصوت.

- بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ جرى اصطدام بين المواطنين في بلدة مسعدة وقوات الاحتلال التي جاءت لمصادرة أراض تابعة للبلدة إلى الجنوب منها. وكان الشاب نزيه مسعود من مسعدة أول من شاهد تلك القوات وأبلغ الأهالي وأوقفوا تلك القوات بعد اشتباك عنيف معها.

- بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ اعتقل في مجدل شمس الشاب سليم ساره بتهمة إلقاء زجاجة حارقة على سيارة عسكرية.

- وفي السادس من أيار/مايو أقام سكان الجولان السوري احتفالا وطنيا بمناسبة عيد الشهداء، أكدوا فيها استمرارهم في الكفاح ضد الاحتلال حتى يتحرر الجولان كاملا غير منقوص، وتم خلال تلك الفترة اعتقال كل من:

  - ناظم يوسف الصباغ
  - صالح محمود أبو صالح
  - أدهم صالح الشوفي
  - منجد هاني عواد.

- كما تقوم سلطات الاحتلال بحملات اعتقال بين الطلاب قبيل امتحاناتهم النهائية وخاصة صف الشهادة الثانوية ومن أمثلة ذلك الطالب سليم حسين زهوة من قرية بقعاتا.

الإقامة الجبرية

وهي تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة، أو النفي والإبعاد خارج الجولان، ويتم فرض غرامات مالية كبيرة كنوع من الردع الأمني وهي تتراوح بين ١ ٠٠٠ - ١٠ ٠٠٠ دولار، ومن ذلك الغرامات التي فرضت على

الشابين إحسان محمد فخر الدين وإياد علم الدين مداح من مجدل شمس، أو يحكم على المعتقلين بالعمل بالسخرة لصالح المجالس المحلية وذلك بعد كل مظاهرة وطنية.

التحكم باتصال المواطنين بوطنهم الأم

تستغل ظروف تمزق العائلات بين القسم المحتل من الجولان ووطنه الأم سورية بشكل بشع، ولا يوافقون على الزيارات العائلية رغم الطلبات المتكررة، ويقصرونها على زيارة واحدة لرجال الدين سنويا والهدف منها تعميق النهج الطائفي، ونادرا ما يسمحون بطلبات لجمع شمل العائلات الممزقة. ويمكن مشاهدة هذا الوضع المأسوي عند خط وقف إطلاق النار حيث يتم النداء بين العائلات الممزقة عبر الأسلاك الشائكة وحقول الألغام وذلك بمكبرات الصوت في وضع غير إنساني وتحصل عدة حالات إغماء ووفيات عند هذا الخط تأثرا عندما تتخاطب العائلات مع بعضها عن بعد.

وبتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ رفضت طلبا جماعيا تقدم به أطباء الجولان للمجيء إلى دمشق لحضور اجتماع دعتهم إليه نقابة الأطباء في سورية، وطلبت سلطات الاحتلال منهم أن يتقدم كل منهم بطلب فردي، وذلك لابتزازهم ماليا بدفع رسوم باهظة على كل طلب، فتقدم ثمانية وأربعون طبيبا بطلبات، ولكن سلطات الاحتلال وافقت على ٢٣ منهم ولكنها لم تسمح من هؤلاء إلا لـ ١١ طبيبا بالمجيء. وقد اعتذرت إحداهم بسبب صحي فجاء ١٠ فقط يوم ٢٠ شباط/فبراير بزيارة لمدة عشرة أيام. أما الأطباء الباقون وعددهم ٣٧ فعقدوا مؤتمرا صحفيا نددوا فيه بقمع سلطات الاحتلال ورفعوا دعوى إلى "المحكمة العليا" التي رفضت طلبهم بحجة "الأسباب الأمنية".

ثالث عشر - الانتفاضة

لم ينقطع نضال سكان الجولان السوري المحتل ضد الاحتلال الإسرائيلي ويبرز ذلك في العديد من المناسبات، التي يعبرون فيها عن رفضهم لهذا الاحتلال وانتمائهم لوطنهم الأم سورية. وقد تزايد هذا النضال في العام الماضي وهو الأمر الذي اعترفت به سلطات الاحتلال ذاتها حين أوضحت تنامي الأعمال الوطنية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل عام ١٩٩٦ بزيادة ٥٠٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٥.

ففي مناسبة مرور ١٥ عام على القرار الإسرائيلي بضم الجولان ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، أصدر أهالي الجولان بيانا اعتبروا فيه القرار باطلا ومرفوضا ولا يمكن القبول به ويتناقض مع الشرعية الدولية ويتناسى أن الحقيقة الساطعة كالشمس أقوى من التزوير، فالجولان أرض عربية سورية ويجب أن تنسحب منها إسرائيل بصورة كاملة، وأن سورية بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد لن تفرط بحبة تراب من الجولان وإرادتها أقوى وأصلب من كل تعنت، وإن أهالي الجولان وقفوا ولا زالوا يقفون كرجل واحد لإسقاط قرار الضم.

وقد أقامت يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر قوات الاحتلال حواجز مكثفة عند مداخل بلدات الجولان لمواجهة أية فعاليات متوقعة من سكان الجولان.

- وتخليدا للذكرى الـ ١٥ للانتفاضة يوم ١٤شباط/فبراير قام سكان الجولان السوري المحتل ولأيام عديدة بإضراب شامل وعام ضد قرار إسرائيل بضم الجولان وفرض القانون الإسرائيلي عليه، رفعوا فيها الأعلام السورية فوق المدارس والأبنية وأسطحة المنازل وأنشدوا الأناشيد الوطنية والقومية وأحرقوا العلم الإسرائيلي تعبيرا عن سخطهم وتنديدهم بالاحتلال.

- وفي ذكرى ثورة الثامن من آذار/مارس أصدر الاتحاد النسائي في الجولان، بيانا ندد فيه بالاحتلال الإسرائيلي، وأكد أن الجولان أرض عربية سورية ستعود إلى السيادة السورية، وأن المرأة العربية ستواصل مقاومتها للاحتلال إلى حين يتم تحرير الجولان كاملا، وأن الأهالي يرفضون الإقرار بأية سيادة على أي جزء من الوطن إلا للوطن الأم.

- وفي ذكرى الجلاء (١٧ نيسان/أبريل) أقام السكان في الجولان السوري المحتل مهرجانات بهذه المناسبة الوطنية، أكدوا فيها تمسكهم بهويتهم الوطنية والتزامهم بوطنهم الأم سورية، ورفضهم لمختلف محاولات الضم والالحاق وفرض الهوية الإسرائيلية عليهم.

وكان سكان الجولان قد عقدوا اجتماعا في مزار اليعفولي قرب بلدة مسعدة يوم ٣ أيار/مايو، حضره مئات الأشخاص من مجدل شمس وبقعاتا ومسعدة وعين قنية وكان في مقدمتهم المشايخ الروحيون ولفيف من أحرار الجولان والفعاليات الوطنية والاجتماعية، وذلك للتداول وإبداء الرأي حول مسألة الأشخاص الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية والمقاطعين منذ عام ١٩٨١ عقابا لهم على انحرافهم عن الخط الوطني.

- في ١٣ أيار/مايو تحدى المواطنون في بلدة مجدل شمس قوات الاحتلال الإسرائيلي ورفعوا الأعلام السورية فوق المدرسة الثانوية تأكيدا لانتمائهم وولائهم لوطنهم الأم سورية، وقامت قوة عسكرية إسرائيلية بمداهمة منازل البلدة بحجة البحث عن رافعي هذه الأعلام واعتقلت العديد من المواطنين للتحقق معهم في هذا الشأن.

وأسفر الاجتماع عن تجديد وتثبيت القرار القاضي على هؤلاء بحرمانهم دينيا واجتماعيا والإبقاء على مقاطعتهم التامة ما لم يصلحوا خطأهم ويسقطوا الجنسية الإسرائيلية عنهم.

وتقرر في الاجتماع سريان الحرمان والمقاطعة عليهم وعلى أولادهم البالغين ما لم يسقطوا الجنسية الإسرائيلية عنهم.

وكان أحرار الجولان قد أصدروا في وقت سابق دستورا لعملهم الوطني سموه الوثيقة الوطنية وجاء فيها: إن الجولان جزء لا يتجزأ من سورية العربية، وإن الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا

ولا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وإن كل مواطن من الجولان تسول له نفسه القبول بالجنسية الإسرائيلية يسيء إلى كرامتنا العامة وإلى شرفنا الوطني وانتمائنا القومي وديننا وتقاليدنا ويعد خائنا لبلاده، وإن كل من يخرج عن مضمون هذه الوثيقة يعد خائنا ومنبوذا ويحرم التعامل معه أو مشاركته أفراحه وأتراحه، أو مصاهرته إلى أن يقر بذنبه ويرجع عن خطئه ويطلب السماح من مجتمعه ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

رابع عشر - موقف المجتمع الدولي

إن المجتمع الدولي، التزاما منه بالدفاع عن حقوق الإنسان وإدانة الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض إليها، قد عبر عن إدانته وقلقه للأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وسياسته القمعية وعدم احترامه المواثيق الدولية والشرعية الدولية وطالب إسرائيل بوضع حد لها والالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، وأصدر العديد من القرارات في هذا الشأن، ومنها:

قرار الجمعية العامة رقم ١٣١/٥١ عن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. الذي شجب السياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل انتهاكا لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

قرار الجمعية العامة رقم ١٣٥/٥١ حول الجولان السوري المحتل، الذي طالب إسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي قرر فيه أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، كما طالب القرار ١٣٥/٥١ إسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السوري المحتل وأن تكف خصوصا عن إقامة المستوطنات، واعتبر أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل لاغية وباطلة وتشكل انتهاكا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، كما طالبها بالكف عن فرضها للجنسية الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وأن تكف عن تدابيرها القمعية ضدهم. كما شجب القرار انتهاك إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة.

قرار الجمعية العامة رقم ١٣١/٥١ حول المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل، الذي أكد أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية وأنها تشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطالب إسرائيل بقبول انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس وعلى الجولان السوري المحتل وأن تلتزم بدقة بأحكام الاتفاقية، كما طالبها بوقف جميع أنشطة الاستيطان غير القانونية وقفا تاما.

قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠/٥١ حول السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، الذي أكد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه، ودعا إسرائيل إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في فقد هذه الموارد أو نضوبها أو تعريضها للخطر.

كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان بدورتها الـ ٥٣ الأخيرة قرارا بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧ عبرت فيه عن بالغ القلق لما يعانيه والمواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل بسبب انتهاك إسرائيل لحقوقهم الأساسية والإنسانية، وطالب إسرائيل بالامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السوري المحتل ووجوب السماح للنازحين بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، كما طالبها بالكف عن فرضها للجنسية الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين والكف عن تدابيرها القمعية ضدهم.

- أصدرت الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسلام آباد يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٧ بيانا خاصا أدان بشدة إصرار إسرائيل على سياساتها الاستيطانية التوسعية في الأراضي العربية المحتلة معتبرا أنها تتناقض مع كافة الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية وبشكل خاص قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الخصوص ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

- أصدرت الدورة السادسة عشرة للجنة القدس التي عقدت في الرباط يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ بيانا أدان بشدة استمرار إسرائيل في سياستها التوسعية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة.

- أكدت الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في نيودلهي بين ٧-٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بأن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، كقرارها الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يستهدف تغيير وضع الجولان السوري المحتل باطل ولاغ، ويشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة، وليس لها أثر قانوني، وطالبوا إسرائيل أن تمتثل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب تماما من الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

كما اعتبرت الوثيقة الختامية أن إصرار إسرائيل على سياساتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة لا يتماشى مع المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ويشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام.

- أصدرت الدورة العادية الـ ١٠٧ لمجلس جامعة الدول العربية قرارا برقم ٥٦٣٣ بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ حول الجولان العربي السوري المحتل، أكد فيه رفض المجلس لكل ما اتخذته وتتخذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ودعم صمود المواطنين العرب السوريين والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، وكذلك التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقا ولا ينشيء التزاما، واعتبار أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد وتعويقا لعملية السلام.

كما عبر القرار عن بالغ قلقه، إزاء استمرار محاولات إسرائيل تحدي إرادة المجتمع الدولي، ومواصلة تأكيدها على قرارات الضم التي اعتبرها المجتمع الدولي لاغية وباطلة وخاصة ما اتخذه الكنيست يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ من المصادقة على القراءة التمهيدية لمشروع قانون خاص بتكريس ضم الجولان.

- أصدر المؤتمر البرلماني العربي المنعقد في القاهرة يوم ١٤ أيار/مايو بيانا شدد فيه على رفض ما اتخذته وتتخذه سلطات الاحتلال الإسرائيلية من إجراءات تهدف إلى تغيير الطابع القانوني والديمغرافي والطبيعي في الجولان السوري المحتل واعتبار الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية وملغاة وباطلة وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي أكدت أن ضم الجولان باطل ولاغ وغير قانوني، وأشاد البيان بصمود المواطنين العرب السوريين وتصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم السورية.

خامس عشر - خاتمـــــة

انطلاقا من هذا العرض الشامل للسياسات والممارسات الإسرائيلية، ذات النمط الثابت والدائم والتي تصاعدت بحدة خلال فترة العام الماضية، التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية تجاه الأرض والسكان في الجولان السوري المحتل، من إصرار على إدامة الاحتلال وتوسيع للاستيطان والاستيلاء على الأرض والمياه وإضعاف لجميع البنى التحتية لسكان الجولان السوري المحتل إضافة لقمعهم واضطهادهم.

إن هذا يؤكد على ما خلصت إليه اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، في تقاريـــرها السابقة، ومفاده أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة قد تدهورت إلى حد كبير، وأن من أخطر أسباب التوتر الشديد والمستمر وجود المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها المستمر بلا هوادة، وما ذكرته بأن التعبير عن أي عاطفة وطنية من جانب سكان الجولان السوري المحتل لا يزال يقابل بعقوبات قاسية ولا تزال حرية تنقل هؤلاء السكان مقيدة إضافة لمواصلة مصادرة الأراضي وموارد المياه وعدم كفاية المرافق التعليمية والصحية وكذلك الصعوبات الاقتصادية التي تواجه السكان والتدهور البيئي من جراء دفن النفايات السامة في الجولان، وإلى الأحوال البالغة القسوة التي يتعرض لها السجناء داخل المعتقلات الإسرائيلية، وإلى الاستفزازات التي يتعرض لها المواطنون السوريون من قبل المستوطنين الإسرائيليين المسحلين وغيرها.

إن هذا الوضع المأساوي الذي يعيشه سكان الجولان السوري المحتل، إضافة لمأساة مئات الألوف من سكان الجولان الذين نزحوا بالقوة عن أرضهم من الجولان والتواقين للعودة لأرضهم وممتلكاتهم بعد غياب دام ثلاثين عاما، لا بد من وضع نهاية له احتراما للمواثيق الدولية والشرعية الدولية ولحرية الإنسان وكرامته، وهذا لا يتم إلا بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي، تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية والتزاما بالقوانين الدولية والإنسانية.

كما أن استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية، تتناقض كليا مع المساعي المبذولة لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفق الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ونود هنا التأكيد أن مقاومة الاحتلال عمل مشروع وقد مارسته جميع شعوب العالم عبر التاريخ، فالتصدي للاحتلال والتمسك بالأرض والحقوق حق مشروع، وانتفاضة سكان الجولان السوري المحتل نموذجا يحتذى لإرادة الصمود وتحدي الاحتلال ومثالا ناصعا في الوحدة الوطنية والإنتماء للأرض والوطن الأم، والاحتلال لا يمكن مهما طال أمده، أن يلغي السيادة العربية السورية على الجولان، فهي أرض سورية، منذ الأزل ولا بد من أن تعود لأصحابها الحقيقيين، وهو ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة وصيغة مؤتمر مدريد.

ونود أن نؤكد أيضا التزام الجمهورية العربية السورية، بالتوصل إلى سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، الذي يتطلب انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإلى متابعة المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها.

ولا بد للمجتمع الدولي، في هذه الفترة من إدانة السياسات والممارسات الإسرائيلية، وعدم الاعتراف بأية إجراءات تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل وعدم التعاون أو المساعدة بأي شكل من الأشكال مع تلك الإجراءات واتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لها. وهذا سيشكل مساهمة بالغة الأهمية لامتثال إسرائيل لمعايير حقوق الإنسان ودعم سورية ومساندتها لمطلبها وحقها العادل في استعادة كامل الجولان المحتل.

وختاما، تود حكومة الجمهورية العربية السورية أن تعبر عن ارتياحها للتعاون القائم مع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، مؤكدة رغبتها في استمرار هذا التعاون واستعدادها لمواصلة تقديم كل التسهيلات اللازمة بغية تمكين اللجنة الخاصة من القيام بولايتها في توضيح حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى. وإن جهود اللجنة ستتيح للرأي العام العالمي التعرف على حقيقة السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة التي تطول الأرض والإنسان معا.

وإن مواصلة اللجنة الخاصة لعملها حتى زوال الاحتلال كاملا، أمر يكتسي أهمية بالغة خاصة في هذه المرحلة الحرجة.

- - - - -